

لقاء صحيفة (عكاظ) الموسع مع الأستاذ:

عبد الرحمن بن محمد السدحان

أجرى الحوار: د. أيمن محمد حبيب،

نائب رئيس التحرير

الجزء الثاني

جدة : صفر ١٤٢١ هـ / مايو ٢٠٠٠ م

obeikandi.com

الجزء الثاني من لقاء (عكاظ)

•• حدثنا عن التحضيرات لمرحلة الماجستير ورحلة العودة إلى المملكة للدخول في المرحلة العملية

• بعد أن حصلت على البكالوريوس في لوس أنجلوس راودني هاجسان.. الأول الاستمرار في الدراسة لنيل إجازة الماجستير في التخصص ذاته، (الإدارة)

* * *

أما الهاجس الآخر فهو العودة إلى المملكة للعمل في جهة حكومية مناسبة أقف من خلالها على أرضية صلبة من الخبرة والدراية بأوضاع الإدارة في المملكة.. ثم أعود فيما بعد لدراسة الماجستير، وكنت أطمع عبر هذا المزج أن تتكوّن لديّ مرجعية تجريبية عن الإدارة في المملكة أستفيد منها في دراستي العليا، وكان حصادي المعرفي لا يفادُر حدود الإدارة الأمريكية بأبعادها النظرية والتطبيقية والاجتماعية والسياسية.

* * *

شدتُ الرحال إلى المملكة، ولم أنسَ في الوقت نفسه أن أصطحب معي خطابَ القبول من الجامعة وخطاباً آخر من الملحق الثقافى السعودى في نيويورك يزكى بقوة رغبتى في الدراسة العليا، غير أن الرياح لا تجري دائماً بما يشتهي المرء... فقد تعثرتُ خطتي للالتحاق بالعمل الحكومى بسبب ملاسبات إدارية وشخصية لم أتمكن معها من تحقيق غايتى، وشغلّ الوظيفة التي كنت أتطلع إليها في مرفق عام كنت قد اصطفيتُهُ أصلاً لخوض تجربة العمل الميدانى، وتكوين مرجعية معرفية عن الإدارة في المملكة في الوقت ذاته. وألفيت نفسي مرغماً على طرق باب صاحب القلب الكبير، معالي الشيخ حسن بن عبد الله آل الشيخ وزير المعارف طيب الله ثراه كي يعيدني إلى مسار الإيفاد لنيل شهادة الماجستير.. وكان لي ما تمنيت وعدت إلى أمريكا لأكمل المشوار الجميل.

* * *

• عدت إلى جامعتي وتخصصي.. واستأنفت علاقاتي برفاقي من عرب وعجم، الفرق بين التجربتين هو زيادة العبء الدراسى وتكرر زياراتي لطبيب العيون ومراكز النظارات!

•• هل كتبت شيئاً في أمريكا؟

• لم أكتب سوى مقال واحد عن (المسلمين السود) نشر في إحدى الصحف بالرياض وكان مقالاً يتيماً لأنني كنت مشغولاً بدراستي.

•• إلى أي مدى عشقت اللغة الإنكليزية؟

• كان اهتمامي بها في البداية.. اهتمام أي طالب بتعلم لغة أجنبية ومحاولة لبناء حصيلة من المفردات ثم الإحاطة بقواعد الصرف والنحو الخاصة بها، ثم التعرف على أساليبها الجمالية في الكتابة.. وقد لا يصدق أحد أنني تعلمت من خلال دراستي لفن وأدب الكتابة بالإنكليزية كيف أكتب باللغة العربية!

•• كيف؟

• لقد اعتدت فيما مضى من سنين الدراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية على الكتابة السردية التي تعتمد على الإطناب اللفظي والافتتان في اختيار العبارات والمفردات ذات الأيحاءات الجمالية والبلاغية دون تركيز على قوالب الفكر، صياغةً وتسلسلاً وتنظيماً.

هذا الأسلوب من الكتابة لم يزل ماثلاً في بعض ما

تطرحه وسائل الإعلام المكتوب وفي بعض أساليب المراسلات الحكومية والتقارير بل وفي كثير من الرسائل والأطروحات الجامعية أيضاً.

أذكر في هذا المقام أنني كنت أحصل في بعض موضوعات الإنشاء على درجة تسعة من عشرة وحين أقرأ الآن ما كتبتة بالأمس في كراسات الإنشاء التي أحتفظ ببعضها كنزاً أثرياً في مكتبتي، أسخر من نفسي ضاحكاً!

ولهذا - يستطرد السدحان - كنت حريصاً على الاستفادة من تعلم منهجية الكتابة وأليتها الذهنية والبلاغية واللغوية، وتحقق لي جزء مما أردته عبر أكثر من برنامج دراسي يعتمد الطرح له والنجاح فيه على الكتابة، تدريباً وعرضاً.

* * *

•• من واقع خلفياتكم عن أساليب الكتابة المعاصرة ألا تعتقد أن الطرق المتبعة لدينا فيها الكثير من التشويه للقدرات والإمكانات التعبيرية للجيل المعاصر؟

• هذا صحيح وأذهب إلى أكثر من ذلك فأتمنى على الجهات التربوية أن تعتني عنايةً كبرى بتدريب النشء على أساليب الكتابة. مثلما أتمنى أن يحسن الطلاب أمرين من

أمور الكتابة، وهما الإسهاب حين يكون الإسهاب ضرورةً
تخدم المعنى. والإيجاز حين يكون الإيجاز ضرورةً يتطلبها
السياق ويفرضها المعنى. أتمنى أن يتعلم النشء كيف يكون
الإيجاز جمالاً ومتى يكون تشويهاً، وأن يفرقوا بين الاختصار
والابتسار! ويتساوى مع هذا أهمية تدريب النشء عبر المناهج
الدراسية وخارجها على أساليب الخطابة والجدل واحترام
الاختلاف، والتعامل معه بشفافية تفتن العقل، وتحقق محنة
الشغب، فلا يفسد للود قضية!

* * *

•• ألا تعتقد أن الجيل الحالي في حاجة إلى
مساحة صوت تليق بوعينا خلافاً لمساحة الصمت
التي اكتسبناها بحكم القيم الاجتماعية؟

• أعتقد أنه من خلال ممارستنا التربوية داخل بيوتنا لازل
الطفل يلجأ أحياناً إلى كبت مشاعره بالصمت، وهذا في حدِّ
ذاته بوحٌ بالرفض تارةً وبالقهر تارةً أخرى! وحتى عندما تتاح
له الفرصة للكلام، لا يحسن التعبير، لأنه لم يتعلمه ولم يُحرِّضْ
عليه، وينتهي به الأمر إلى السكوت، حتى في الفصل، الطالب
يتلقى، لكن ليس من حقه أن يناقش إلا في حدود بسيطة!

البعض منا، آباء وأمهات ومدرّسون، يرجّحون كفة الصمت في ميزان الكلام بحجة أن الصمت يزن في كل الأحوال ذهباً! وهو قول مردود على إطلاقه! لأن الصمت في موقف ما شجاعة، وفي آخر هزيمة، وفي ثالث ذلُّ وعار! فماذا نختار لأبنائنا بين هذا وذاك؟!

* * *

وأعتقد أن جزءاً كبيراً - يتابع السدحان - من إعادة نبش التربة التربوية التي يقودها المربي الفاضل معالي الصديق الدكتور محمد الرشيد الآن بكفاءة هو إعادة تأسيس التعليم من منظور تربوي وليس من منطلق تلقيني ولذلك عبرتُ في مقال أو أكثر بأننا نريدها تربية لا (تعلياً)، لأن المعرفة الإنسانية تسخُّ نفسها.. ويفقد جزءٌ منها صلاحيته بعد حين.. وفي تقديري أن التربية المطلوبة هي التي تُعنى بتمية العقل، أمّا حقُّه بالمعلومات فقد باتت هذه مهمة الحاسب الآلي، وقد يأتي وقت لا نَعتمد فيه على الكتاب إذ أن كل شيء سيكون في (ذاكرة) الحاسوب وشبكة الإنترنت. أما العقل فلا يمكن أن يُنسخ أو تُمسَخ مهمته!

* * *

•• كثير مما ذكرت يبدو لي أنه يفضي إلى المعطيات أو الدلائل لإبراز مكتسبات الولادة الثالثة. هل لك أن توجز لنا أهم معطيات الولادة الثالثة قبل أن تنتقل لمشارف المحك العملي والتجربة الاقتضائية مع واقع الحياة؟

• يستطيع القارئ أن يستنبط من مجمل ما تحدثت به معالم (الولادة الثالثة) وهي ولادة لم تصادر من صاحبها هوية الدين أو الوطن أو اللغة، وهذه نعمة من الله، وأحمد الله أن هذه الثوابت لم تتأثر سلباً ولم تتغير بل ازدادت مع الأيام رسوخاً وشموخاً. أمّا أبرز معالم (الولادة الثالثة) فهي أنني تعلمت أسلوباً مختلفاً في التعامل مع الحياة. تعلمت كيف يستخدم المرء طاقاته لخدمة الهدف الذي يصبو إليه وكيف يتحمل الصعاب. وقد لا يعلم كثيرون أنني عملت (نادلاً) وأنا طالب في مطعم أساتذة الجامعة (نادي أعضاء هيئة التدريس) وكان القصد من ذلك اكتساب الخبرة في التعامل مع نماذج من البشر متعددي التكوين العلمي والثقافي والاجتماعي وكذلك تعلم اللغة وفي الوقت نفسه اكتساب توجه أخلاقي إيجابي نحو العمل آداباً وسلوكاً، لم يكن هناك أي تعارض بين أن أعمل

في المطعم وأن أتابع دراستي الجامعية، اعتبرتُ العملَ جزءاً من المعادلة التربوية لي! كما أن الساعات التي استثمرتها في العمل التي لم تتجاوز في معظم الأحوال ثلاث ساعات يومياً كانت في الأصل وقتاً ضائعاً قد أنفقته في الكلام المباح وربما غير المباح مع مَنْ هب ودب داخل الجامعة أو خارجها!

استثمرتُ هذه الساعات في العمل في نادي المدرسين ثم انتقلت في السنة الأخيرة من مرحلة الماجستير إلى العمل في مكتبة الجامعة لساعات أطول ولاسيما يومي السبت والأحد وقد منحني عملي الجديد فرصة ثمينة للبحث، رغم أن الأجر كان يقل عن دولارين في الساعة، لكن متعة الكسب الحلال مع التحصيل المعرفي الجيد لا تعادلها متعة!

* * *

•• عندما عدت إلى المملكة بمؤهل الماجستير كنت مصمماً على العمل في معهد الإدارة. ما هو السر وراء تصميمك للعمل بمعهد الإدارة؟

• فضلت العمل بمعهد الإدارة في البداية وفي النهاية لسببين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر.

المباشر: أن المعهد كان واجهة حضارية حديثة وكان صغير الحجم لكنه كان فاعلاً ومؤثراً، وكانت العلاقات بين الزملاء علاقات حميمة ومتينة ومباشرة، كان المعهد محدوداً في المكوّنات والإمكانات، لكنه كان عظيماً في الإنجاز.

أما العامل الآخر: فهو أنني كنت أريد أن أستفيد من التجربة الأكاديمية للمعهد بمعايير هي مزيج من الضوابط الأكاديمية والعملية من خلال تعامل المعهد مع القضايا الإدارية في مساريها النظري والتطبيقي، سواء عبر التلاحم مع المتدربين أم من خلال البحوث والاستشارات ونحو ذلك.

* * *

وما حدث هو أنني عملت في المعهد خمس سنوات هي أجمل فترة في حياتي العملية وكنت أمضي ما يزيد عن ٧ ساعات يومياً بين جدران المعهد إما محاضراً أو باحثاً أو كاتباً أو مدبراً للأمر من أمور المهام التي كلفت بها! كانت علاقتي بالمعهد ضرباً من العشق للعمل رمزاً ومحتوى. مارست مهام كثيرة إذ عملت مدرساً لمادة الإدارة، ثم كُلفت في السنة الثانية من قبل إدارة المعهد بالعمل سكرتيراً للجنة العليا للإصلاح الإداري واستفدت من تراكمات هذه التجربة ونجاحاتها في

عملي اللاحق في مجلس الخدمة المدنية ثم مجلس الوزراء،
ومن حسن الطالع أن هناك تواصلًا بين عملي السابق في
المراحل التأسيسية في المعهد و عملي اللاحق فيما بعد.

* * *

•• من خلال موقعك سواء على المستوى الأكاديمي
أم على مستوى التقييم النقدي، كيف كان الوضع
في المملكة في تلك الفترة التي عملت خلالها في
المعهد؟

• كانت هناك صحة إدارية جيدة رغم أن الجهاز الإداري
وقتئذ كان صغيراً بمقاييس هذا الزمان، فلم يكن هناك
تضخم في وظائف الدولة كما هو الواقع الآن، ورغم ذلك
نشأت الإدارة بحثاً عن معادلة ترشيد الآلية الإدارية سواء
من ناحية التنظيم أم من ناحية الإجراءات أو الأساليب
وكانت هناك بحوث مستمرة ودراسات واجتماعات على كل
المستويات كرسى لهذا الغرض.

كان من أبرز ثمرات تلك الصحة الإدارية إصدار نظام
الخدمة المدنية الذي وضع تعريفاً علمياً وعملياً جديداً لدور

أجهزة الخدمة المدنية، وحدد هوية الوظيفة العامة تأهيلاً وتوصيفاً وقياس أداء.

نحن في الزمن الحاضر أشد ما نكون حاجةً إلى مثل تلك الروح، وهناك مؤشرات كثيرة في الوقت الراهن تدل على وجود عزم قوي جداً على أعلى مستوى لممارسة الإصلاح الإداري، وهناك جهود تبذل الآن لإصلاح ما يجب إصلاحه وفي أسرع وقت.

* * *

•• لكن الوضع الإداري في المملكة تحوم حوله كثير من الملاحظات. هل هو نتيجة النهج الإداري المستقى من بعض التجارب المجاورة أم أن هناك ما يسمى بعدم النضج الإداري أم نتيجة تجربة غير أصلية. هل هناك مداخلات وهل لها ارتباط بالبيئة الاجتماعية وبنوعية التركيبيية السكانية أو نمط التفكيريات أدت إلى الانطباع بأن مستوى الأداء الإداري لدينا ليس بالمستوى المأمول؟

• لا أحد في الوقت الراهن يدعي الرضا عن الأداء الإداري في بلادنا، والكل يجمع على أن هناك وسائل أفضل مما هو

قائم حالياً لإدارة الكثير من قطاعات الخدمات العامة. ما من عاقل إلا ويقر الآن بالحاجة الملحة للتطوير بحثاً عما هو أفضل إدارياً وإجرائياً. رياح التغيير الإداري تهب الآن في كل اتجاه، لكن بعقلانية هادئة تعرف ماذا تريد. لا نريد ريحاً تعصف بإنجازنا التنموي لكننا نتمنى تغييراً يقودنا إلى الصراط المستقيم، معتمدين بعد الله على حصادنا من النضج الحضاري ومن تراكم الخبرة والكفاءة البشرية لدينا.

•• لكن هل تعتقد أنه منذ وقت مبكر يري تشخيص العلل الإدارية سواء من خلال إصلاح للإدارة أم من خلال الهيئات الأخرى وقد تم التفاعل مع هذه العلل وبالتالي اتخاذ إجراءات فاعلة ومؤثرة تتواءم مع المتغيرات والتطلعات الحديثة أو أنه تم استخدام أسلوب العلاج بالتحذير قدر المستطاع لاستئصال بعض الأمراض الإدارية؟

• عولجت الكثير من الأمور في وقتها والباقي قادم بما هو أفضل وأجمل بإذن الله وعملية الإصلاح لا تقف عند حد بل هي عملية مستمرة، وما كان صالحاً قبل عشر سنوات قد

لا يكون صالحاً الآن أو غداً، كنا في يوم من الأيام نعتقد أن كل مؤهل جامعي يجب أن يلتحق بالدولة لوجود الحاجة له، والآن تغير هذا التوجه، لانتفاء الحاجة أو تقلصها في أحسن تقدير. ما أريد أن أقوله هنا مؤكداً هو أن مهمة التغيير عملية مستمرة وأنها كانت ومازالت وستبقى!

•• أين اتجهت سفينة الكتابة في عالمكم ولاسيما
أن رحلتكم مع الكلمة تحليق يتواصل بلا حدود؟

• عشقت الكتابة منذ نعومة سني.. وقد كانت وما برحت حلماً لم أهجره ولم يهجرني خلال مدة الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية التي شغلتنى عن كل شيء، لأن إنجازها بنجاح كان لي كل شيء! وعندما عدت إلى المملكة في صيف عام ١٣٩٠هـ والتحقت بمعهد الإدارة عدت للقراءة المكثفة باللغة العربية واستيقظ في خاطري مجدداً الحنين القديم نحو الكتابة.. وكنت كما أشرت في حلقة سابقة قد تعلمت الكتابة العربية من خلال ممارسة الكتابة باللغة الإنكليزية، إذ تعلمت منها منهجية الطرح الذي يوائم بين سيطرة القلم ووسطوة العقل، ومن خلال تلك الممارسة اكتشفت عمق الأخطاء التي كنت أرتكبها في كتابتي باللغة العربية، وهي

النزعة نحو الإسهاب غير المقنن، وبدأتُ البحثَ عن متنفس لقلمي، فوجدت ضالتي في مجلة (اليمامة) إبان ولاية رئيس تحريرها الصديق الأستاذ محمد بن أحمد الشدي، الذي رحب بقلمي، معتمداً في ذلك على سيرتي الأولى مع الحرف قبل الرحيل إلى أمريكا، فانطلقت بحماس منذ ذلك الحين عبر (اليمامة) وسواها، واصطفيتُ لزاويتي الأسبوعية في (اليمامة) اسم (غصن زيتون).. وقد سُئِلْتُ كثيراً عن مغزى هذا الاسم، فكان جوابي وما زال أنه رمز يجسّد معنى النور والسلام، فأنا أطرح آراءً ومواقف تمسُّ الهم العام أو تتحدث عن خصائص وإرهاصات النفس الإنسانية على نحو لا يحرج أحداً ولا يشهر بأحد، ومَنْ شاء أن يختلف معي فليفعل، ولكن بالتأهيل الأدبي والأخلاقي الذي ينير ولا يحرق، ويبني ولا يهدم!

* * *

وقد انتقل (غصن زيتون) في فترة لاحقة إلى صحيفة (الجزيرة)، ثم رسا على ساحل صحيفة (البلاد)، قبل أن يقرر الاعتزال مؤقتاً لتحل محله زاوية «الرثة الثالثة» التي تظهر كل اثنين في صحيفة (الجزيرة).

وبوجه عام، فإن مشواري لم يكن صعباً، لأنني حرصت منذ البداية ألاّ يصلّ قلمي في متاهات تفسد ذلك المشوار، وكنت وما برحت مؤمناً بأن معادلة الكتابة الناجحة الناصحة الأمينة هي تلك التي تهتم بوعاء التعبير بقدر ما تهتم بالفكرة نفسها، فتثري الفكرَ واللغة في آن!

* * *

•• بين مخاوف الوالد من المقالة الأولى والمقال الذي لم يرد الشيخ حمد الجاسر نشره والكتابة اليوم.. كيف تنظر إلى هامش حرية الكتابة في الممارسة الحياتية في المملكة.. وهل كنت تعتقد بأنه الهامش الذي يتفق مع وعي وحاجة المجتمع؟

• يُطرح هذا السؤال باستمرار، ويتراكم حوله خلافٌ طويل الأجل، متعدّد الأبعاد، فهناك من يعتقد بوجود خطوط حمراء وشبه حمراء تحدّ من حرية الكاتب. وهذا صحيح في أكثر من مكان وزمان. وهناك مَنْ يرى أن الأمر نسبيّ القياس، بمعنى أنّ حرية التعبير تخضع لثوابتٍ ومتغيّراتٍ الحكم الشخصي لهذا المرء أو ذاك، سواء أكان كاتباً أم قارئاً أم رئيسَ تحرير أم مسؤولاً عن الرقابة الرسمية أو المجتمع ككل بجماعته وأفراده!

لكن هناك حقيقة أزعم أن لا خلافَ حولها، وهي أنه لا توجد حرية مطلقة في أي بلد من البلدان. الحرية المطلقة ليست مطلباً لمن يدعي أنه حرٌّ مكلفٌ وعاقلٌ! بل لابد أن تكون الحرية مقننةً بشكل أو بآخر، عبر سلطة الدولة.. وسلطة المجتمع وسلطة القيم والأعراف والأخلاق، وفوق هذا وقبل هذا كله، سلطة المعتقد!

* * *

وأي مفهومٍ آخر للحرية يُناقضُ هذا التصورَ، فهو في تقديري، دعوة مفتوحة لمصادرة الحرية وسحب البساط من تحت المتفئئين بظلمها، لأن الحرية المطلقة تعني الشقاق بين أغراض وغايات يتعذر التوفيق بينها، وقد لا يُحسم الخلاف بسببها إلا بالقوة المجردة، وتكون الحرية أولى ضحاياها!

* * *

من جهة أخرى، أعتقد أن هامش الحرية في المشهد الثقافى في بلادنا موجود بقدر يلائم خصوصيتنا الدينية والاجتماعية، ولم أشعر في يوم من الأيام أن هناك جداراً حديدياً يمنعني من التعبير عن فكرة ما قابلة للطرح بما يفيد الناس.

الحرية عندي مثل السلطة، تُؤخذُ ولا تُعطي، ورئيس التحرير، يستطيع على نحوٍ أو آخر أن يَكيّفَ هذا الأمر (برغماتياً)،

فِيهِمْ مَسَاحَةٌ التَّعْبِيرِ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَجْنِبُهُ شَرَارَةُ الْأَصْطِدَامِ
مَعَ مَصْدَرِ الضَّوَابِطِ. وَقَدْ (يُبَالِغُ) رَئِيسُ التَّحْرِيرِ فِي مِمَارَسَةِ
سُلْطَةِ التَّهْمِيشِ هَذِهِ إِلَى حُدِّ مَصَادِرَةِ حَرِيَّةِ التَّعْبِيرِ فِي
مَطْبُوعَتِهِ، وَتَسْحَبُ هِيَ إِلَى الظِّلِّ طَوْعاً أَوْ كَرْهاً. وَقَدْ يُوَسِّعُ
رَئِيسُ التَّحْرِيرِ هَذَا الْهَامِشَ بِذِكَاةِ الْمَهْنِيِّ، وَمِهَارَةِ الْقَائِدِ،
وَنَقَاءِ الْبَصِيرَةِ، فَيُنْعَكِسُ هَذَا إِجَاباً عَلَى الْمَطْبُوعَةِ الَّتِي يَتَوَلَّى
أَمْرَهَا، وَتَطْرُحُ مَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَلَا يَضُرُّهَا!

* * *

وَالْأَمْثَلَةُ الْمِيدَانِيَّةُ كَثِيرَةٌ، وَالْمِهْنَةُ الصَّحْفِيَّةُ فِي التَّحْلِيلِ
الْأَخِيرِ عَمَلِيَّةُ إِبْدَاعِيَّةٌ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ مِهْنَةٌ مَحْفُوفَةٌ بِالْمَحَاذِيرِ
وَالْمَتَاعِبِ! وَيَرَاوَدُنِي كَثِيراً الْهَاجِسُ بِأَنَّ مَصْدَرَ الرِّقَابَةِ
الصَّحْفِيَّةِ لَيْسَ دَائِماً السُّلْطَةُ الرَّسْمِيَّةُ، بَلْ فِي أَنْ تَمَارَسَ مِنْ
لَدُنْ رَئِيسِ التَّحْرِيرِ أَوْ مِنْ شَخْصٍ أَوْ أَشْخَاصٍ مَتَنَفِذِينَ دَاخِلَ
(غُرْفَةِ الْقِيَادَةِ) فِي هَذِهِ الْمَطْبُوعَةِ أَوْ تَلِكِ، وَقَدْ تَكُونُ أحياناً
مِنَ الْكَاتِبِ نَفْسِهِ حِينَ يَغْلُو فِي تَوَجُّسِ الْحَذَرِ فِيمَا يَكْتُبُ،
فِيحْرَمُ نَفْسَهُ فِرْصَةَ الْإِبْدَاعِ، وَيَحْرَمُ قَرَاءَهُ فِرْحَةَ الْاسْتِمْتَاعِ
بِذَلِكَ!

* * *

والحق أنه لا يساورني أدنى شك في أن حكومتنا الرشيدة أيدها الله لا تمنع في أن تُطرح الآراء وأن يمارس النقد للأوضاع العامة، ولكن بأسلوب حضاريّ يقوم على معادلة الصدق أولاً، والرغبة في الإصلاح ثانياً، وتقصي الحقائق وتفسيرها ثالثاً، دون غلوّ في التأويل، ولا هوىّ مخلّ في التفسير يفسد المعنى!

المجال رحبٌ للنقد البناء، والدعوة للإصلاح حقٌّ مشاع لمن استطاع إليه سبيلاً!

* * *

• وفي تقديري أن الكاتب الذي يحترم قلمه وقرآه هو الذي يتصدى لقضايا الهمّ العام بمنهجية حضارية في التفكير وأسلوب أدبي جميل في الطرح ليصل إلى ما يريد!

• قد يقرأ هذا الحديث مَنْ يقرأه، فيقول إن صاحبه يدعو الكتاب إلى مهادنة الخطأ سكوتاً عنه أو تهميشاً له، وأردّ على ذلك فأقول: لا تهادنوا الخطأ.. ولكن ابتعدوا عن مفاازات التهويل والتأويل اللذين لا يخدمان الوطن في شيء!

* * *

•• ماذا تسمى الكتابة التي تجرد الواقع من الألقنة وتحاول أن تعري المساوئ والسلبيات وأوجه النقص والقصور سواء أكانت كتابة صحفية أم إبداعية؟

• أتخفظ على استخدام كلمة (تعرية) في هذا السياق الجميل. لأن مدلول هذه الكلمة قد يطنى على المغزى الذي عناه السؤال. دعنا نتفق سلفاً على أن (الحقيقة) هي المطلب، وهي الهدف، وهي القضية فيما يطرح من كتابات. وهذا هو المراد من الكتابة الهادفة التي تقوم على المعلومة وعلى الطرح العقلاني السوي. أمّا الرجم بالظن.. وافتعال الأحكام وأنصاف الحقائق فليس من الكتابة الإبداعية في شيء!

* * *

•• بين الكتابة المتسمة بالسلام والتصالح مع الواقع بغصن الزيتون والكتابة التي تبحث عن متنفس آخر.. أين يقف الأستاذ عبد الرحمن السدحان من الظواهر الاجتماعية الخطرة.. والممارسات الحياتية التي تحتاج إلى بحث؟

• لم أقصد بـ(غصن الزيتون) أن يكون معادلة مهادنة أو مصالحة كما سميتها مع أمور أو مواقف تحتاج إلى

مواجهة.. لكن أسلوب المواجهة لابد أن يكون حضارياً.. وأعتقد أنني كنت وما برحت أمارس المواجهة لا المصالحة مع بعض الظواهر الاجتماعية والسلوكية التي أفرزتها نقلات الطفرة الحضارية في المجتمع، لكن بأسلوب أزعم أنه بعيد عن التوتر النفسي والافتتات على الحقيقة. نحن معشر الكُتَّاب بحاجة إلى وقفة شجاعة مع أنفسنا.. نريد الكاتبَ الجريءَ المؤهَّلَ القادرَ على كشف الأخطاء وتلمس الحلول لها. هذا لا يعني أن نقصر النقد على أجهزة الخدمة العامة، بل أتمنى أن نتصدى لعيوبنا الاجتماعية وممارستها السلوكية التي ينكرها الدين والخُلق والعقل السوي. هذا نوع آخر من المواجهة التي تبحث عن (بطل) صادق مؤهل أمين للكتابة عنها ولتبصير الناس حولها. وهو جزء من مفهوم (الحسبة) في أسمى وأجلِّ معانيها.

* * *

•• ما رأيكم فيمن يتسلقون نافذة الكتابة للوجاهة الاجتماعية وتحقيق طموحات مهنية أو وظيفية؟ وهل تعتبرون ذلك مدخلاً طبيعياً لمثل هذه الأدوار؟

• هؤلاء هم المتسلقون على حبال الشهرة أو المتسللون عبر النوافذ الخفية لها.. وهم قلة على أي حال في مجتمعنا، وهم كأوراق الخريف سرعان ما تذروها الرياح. والبقاء في الكتابة للأقوى والأصلح إبداعاً وفكراً، وهناك شريحة من القراء يصطادون الإثارة ويلهثون بحثاً عن أصحابها. ولكنهم قلة أيضاً!

كاتب الإثارة يفقد مصداقيته أمام القراء قبل ولاة الأمر، طال الزمن أم قصر، أما الكاتب الذي يغمس قلمه في مداد الحقيقة والغيرة على مكاسب هذا الوطن وثوابته وهمومه وطموحاته، فهو الذي يبقى اسمه محفوراً في ذاكرة القارئ!

* * *

•• بين مساحة الركض في مجلس الخدمة المدنية وتقديم عصارة التجربة والخبرة الدراسية وبين انطلاقكم نحو أمانة مجلس الوزراء لاشك أن ثمة حلماً في فضاء الأستاذ عبد الرحمن وإلى أي مدى كان تدرجاً طبيعياً كما لو كان انتقاله لمرحلة جديدة في عالم الطموحات المستقبلية؟

• أحمد الله كثيراً أن منحني التوازن في مساري الوظيفي

بحيث سلكتُ دربَ التدرُّجِ ابتداءً من معهد الإدارة الذي أمضيت فيه خمس سنوات هي أجمل سنوات عمري الوظيفي، وقد كانت سنوات تأسيسٍ عشت خلالها مواجهةً حقيقيةً مع وقائع الحاضر ورؤى المستقبل!

ثم انتقلت إلى ديوان رئاسة مجلس الوزراء لأعمل مستشاراً إدارياً لمدة عام ونصف.. وكانت نقلةً وظيفيةً طموحةً، ثم شرفت بتعييني أميناً عاماً لمجلس الخدمة المدنية في رمضان من عام ١٣٩٧هـ، حيث أمضيت فيه عقدين من الزمن، وكانت تجربة ثرية جداً، بدأتها من نقطة الصفر، واستطعت بفضل الله، ثم بدعم ونصيحة وتوجيه ولاة أمري، أن أكون جهاز الأمانة العامة لذلك المجلس، وكان صغيراً في الحجم، كبيراً في الأداء والإنجاز، ثم شُرفْتُ بالتعيين نائباً للأمين العام لمجلس الوزراء في عام ١٤١٦هـ. وهناك قائمة طويلة جداً أدين لهم بالفضل بعد الله فيما أدركته من نجاح يسير عبر سيرتي الوظيفية، بدءاً، للتمثيل لا الحصر، بسيدي الوالد وسيدتي الوالدة رحمهما الله، فقد أسقياني رحيقاً من الحكمة وصفاء القلب، وعلو الهمة، ثم معالي الصديق الأستاذ فهد بن سعود الدغيثر مدير عام معهد الإدارة العامة الأسبق الذي تتلمذتُ على يديه وظيفياً، وتعلمتُ منه الكثير،

ثم معالي الصديق الأستاذ تركي بن خالد السديري، وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء، ورئيس الديوان العام للخدمة المدنية السابق، الذي منحني من الدعم والثقة والتوجيه ما أعانني بعد الله على حمل الأمانة، ثم معالي الأب الكبير الشيخ محمد بن عبد الله النويصر، رئيس الديوان الملكي، أمد الله في عمره، فقد تعلمت منه معاني كثيرة مما يزكي النفس ويسمو بها، وهو أستاذ كبير في الصبر والحكمة والوفاء، وأخيراً.. وليس آخراً، معالي الوالد والصديق والأخ الأديب الشيخ عبد العزيز بن عبد الله السالم الأمين العام لمجلس الوزراء، الذي منحني عقداً ثميناً من خبرته وحكمته وتوجيهه.

* * *

•• الانتقال إلى العمل في مجلس الوزراء أحدث نقلة جديدة في نظرتك وتعاملك مع الكثير من المتغيرات الحياتية التي كنت في السابق تتعامل معها بنظرة أخرى!؟

• هذا صحيح رغم أنه يصعب على الإنسان النظر إلى ذاته بتجرد وعفاف.. وكثيرون يقولون إن كتاباتي الآن أفضل مما

كانت عليه عندما كنت أملك باعاً أكبر من الوقت للركض عبر مسافات الحرف إبان عملي في مجلس الخدمة المدنية وقبل ذلك في معهد الإدارة.. والحقيقة أنني أعيش حالة صراع مع الوقت كي أحرزَ وقفاتٍ جميلةً مع الكتابة! الآن أشعر بهموم الوطن من خلال التعامل المباشر مع ما يرد عبر مكتبي من قضايا، وأزعم أن لهذه الظاهرة أثراً طيباً في نضج رؤيتي للأمر، ومن ثم أسلوبِي في الكتابة!

* * *

•• من خلال تجربتكم في مواكبة التطورات والمتغيرات في نمطية الأداء الحكومية على مستوى الدولة هل ترون أن آلية العمل في مجلس الوزراء هي الآلية النموذجية أم أنكم من واقع خططكم في مجال التطوير الإداري هي نمطية بحاجة إلى تطوير مثل تسريع بعض الإنجازات الهامة والتطرق بشكل مباشر وحساس في بعض الظواهر العامة؟

• أدرك مغزى سؤالك.. وأعتقد أنك وفرت عليّ الكثير من الكلام في محاولة الرد عندما تساءلت إذا ما كان الواقع مثالياً للجهاز أم أنه يحتاج إلى تطوير. الحقيقة أن هذا

الجهاز ليس مثالياً بل لا أعتقد أن المثالية مطلب في مثل هذا الظرف، طالما أننا نتعامل مع بشر ومع وضوابط أداء من صنع البشر، وتطوير آلية العمل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء أمر مطلوب وهاجس مرغوب على كل المستويات القيادية والتنفيذية، وهذا هو شقاؤنا اليومي بحثاً عن سبل تطوير الأداء.

لقد حقق معالي الشيخ عبد العزيز السالم الأمين العام لمجلس الوزراء منذ تعيينه قبل نحو خمسة عشر عاماً نقلةً طيبةً في أداء المجلس وأنا لست إلا مساعداً له في هذا الشأن وعضداً، وأرجو أن أكون قادراً على بذل الجهد في الوصول إلى ما يحلم به هو ونحلم به جميعاً في هذا السبيل. حسبي هنا القول بأن صناعة القرار على هذا المستوى ليست بالأمر اليسير، لأنها تتطلب بحثاً طويلاً وأناةً أطول، وإحاطةً بكل دقيق وجليل يتعلق بموضوع القرار، معلومةً أو رأياً. وكأني عملية اتخاذ قرار، لا توجد دائماً وجهة نظر واحدة أو حلول جاهزة.. أو (معادلات حل) مسبقة الصنع، ولذا، لا بد من قيام لجان متخصصة تمثل كل الأطراف المعنية بالقرار وصولاً إلى أرضية مشتركة يمكن أن يقوم عليها ذلك القرار.

لست بهذا أَدافع عما قد يطرأ من بطء في اتخاذ بعض القرارات، وهذه واحدة من بين اهتمامات أولي الأمر في تسريع عملية اتخاذ القرار وتذليل العقبات أمامها. وقد شهدنا مؤخراً قيام العديد من المجالس والهيئات المعنية بالشأن الاقتصادي وأمور أخرى، من بين أهدافها تخفيف العبء عن مجلس الوزراء، وإيجاد قنوات متخصصة فاعلة لصناعة قرارات تتطلبها التنمية، وتمليها مصالح الناس.

* * *

•• نشوء مجالس عديدة مثل مجلس الشورى، والمجلس الاقتصادي الأعلى، مجلس البترول الأعلى، والهيئة العليا للسياحة إلى جانب وجود أيضاً مجالس قديمة كل هذه الكيانات هل يمكن القول إنها تحد من دور أعمال ومكانة مجلس الوزراء أم إنها تأخذ من بريقه؟

• أولاً، تمثل كل هذه المجالس والهيئات نقلةً نوعية هامة في صناعة القرار التنموي، وهي، ثانياً، ظاهرة صحية جداً وخطوة بناءة قصد بها ولأمة الأمر أيدهم الله إيجاد قنوات متخصصة لصناعة القرار المتخصص، ومن ثم، فهي لم

تَسْتَلُّ من بريق وهيبة مجلس الوزراء شيئاً، بل إنها تمكنه من الاهتمام بالأمر الأخرى المتعددة مما لا يقع ضمن نطاق اختصاصها، ومنحها هي الوقت الأوفر للبحث والتداول وصولاً إلى القرار السليم.

* * *

•• يقال إن وزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط يتحملان وجود ظاهرة البطالة؟

• هذا اتهام في غير مكانه! فلا مجلس الخدمة ولا وزارة الخدمة المدنية ولا وزارة التخطيط تتحمل وزر البطالة إن وُجِدَت بمفهومها الاقتصادي! المشكلة كما أراها في هذا السياق معقدة جداً، ولها أطراف عديدة، فهناك جهاز الدولة الذي لم يعد قادراً على امتصاص مخرجات الجامعات والوظيفية، إلا في حدود ما تمليه معادلة العرض والطلب، وقد نشأ هذا الموقف بسبب تنامي أعداد الخريجين وشح الطلب الوظيفي لأكثرهم.

نعم.. هناك الخريج الجامعي الذي قد لا يجد فرصة عملٍ بسبب إصراره هو على الالتزام بمواصفات معينة للوظيفة، مكاناً وأجراً ومزايماً، وقد تكون هذه الظاهرة في طريقها

للانحسار بسبب الحاجة. وهناك الجامعات التي تقذف إلى سوق العمل كل عام بالآلاف الخريجين الذين لا تتطلبهم شروط ومواصفات ومقاييس العمل، وهناك القطاع الخاص الذي يطلب فيمن يتقدم للعمل فيه مواصفات مهنية وسلوكية معينة تضاعف له هامش الربح.. وتضعف هامش الخسارة في حساباته. وهناك أفراد وعائلات ما برحوا يتصورون أن وظيفة الدولة هي الخيار الأول والثاني والعاشر للخريج، وما عدا ذلك.. فهو خيار مؤقت!!

أمام هذه الشبكة من الحثثيات الموضوعية المعقدة، ماذا أبقى لوزارة الخدمة المدنية أو وزارة التخطيط أو مجلس الخدمة المدنية أو حتى مجلس القوى العاملة من دور كي يُتَّهَمَ أيٌّ منها وحده بالقصور في هذا الصوب؟!

القضية كما ترون تمسُّ أكثر من جهاز، وتتطلب عملاً جماعياً متكامل الأطراف، وهناك حديث جاد عن خطة وطنية متكاملة للتعامل مع هذه القضية بحيث تتقاسم الأدوار فيها عدة جهات، بدءاً بالجامعات وانتهاءً بالمجتمع!

* * *

•• من خلال عملكم في مجلس الوزراء وعملكم في الخدمة المدنية وفي الهيئة العليا للإصلاح الإداري ألا ترون أن الواقع المعاش في محيط المملكة بحاجة إلى نقلة حقيقة فيما يتعلق بنظام الإصلاح الإداري؟

• ليس سراً أن هناك اهتماماً قائماً بهذا الموضوع، لإعادة النظر في كثير من الأمور المتعلقة بالإدارة الحكومية، مراجعة وتحليلاً، هدفها تصحيح بعض الأخطاء والمسارات التي ربّما عفا على بعضها الزمن. والواقع أن الاهتمام من قبل وليّ الأمر في هذا الصدد يشكل مواجهةً تتقاسمها ثلاثُ ساحات:

مواجهة اقتصادية : ممثلة في قيام الكيانات المهمة بالشأن الاقتصادي سواء فيما يتعلق بقطاع البترول أم الغاز أم النشاطات الاقتصادية الأخرى كالأستثمار والسياحة ونحوهما.

مواجهة إدارية: تتمثل في الجهد الذي أُلحِت إليه لتطوير الجهاز الإداري لأن الإدارة هي الوعاء الذي من خلاله تعبر إنجازات التنمية. فإذا اعتلّ الوعاء.. اعتلّ المحتوى!

أما المواجهة الثالثة: فتتمثل في كيفية استنفار قدرات القطاع الخاص رغبةً في بلوغ حدٍ أعلى من مشاركة هذا القطاع في جهود التنمية عبر محور التخصيص، وكذلك المشاركة في تهيئة فرص العمل النافع للكفاءات السعودية الشابة التي تفرزها الجامعات والمعاهد المتخصصة، والمشاركة في إعادة تأهيلهم. وهناك جهود مباركة تبذل حالياً على أكثر من صعيد بعيداً عن الأضواء لاحتواء هذه القضية وتذليل صعابها، لكن الحل لها لن يكون وليدَ يومٍ وليلةٍ بأيِّ حال. الدولة أيدها الله، ممثلة بمجلس الوزراء ومجلس الخدمة المدنية ومجلس القوى العاملة ووزارة الخدمة المدنية ووزارة التخطيط، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومعهم مجلس الغرف التجارية والصناعية، مهتمة كلُّ الاهتمام بهذه القضية، والجهود في سبيلها قائمةٌ وقادمةٌ بإذن الله. ونرجو من الله للجميع العون والتوفيق.

* * *